أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٩٥,٤٣٥,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢٥

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

الإعمار: نحتاج لبناء مليوني وحدة سكنية والتخصيصات المالية غير كافية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة الإعمار والإسكان، أن حاجة العراق من الوحدات السكنية تقدر بمليوني وحدة، مشيرة إلى أن التخصيصات المالية لبناء هذه الوحدات لا تتجاوز ١٪ من الميزانية العامة، فيما أشارت هيئة الاستثمار الوطني إلى أن نصف الإجازات الاستثمارية كانت من نصيب قطاع الإسكان.

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الإعمار والإسكان إستبرق إبراهيم الشوك في حديث لـ"السومرية نيوز"، على هامش ندوة عقدتها الوزارة، أمس الثلاثاء، في بغداد بمناسبة يوم الموئل العالمي والإسكان العربي والعراقي، إن "السياسة الوطنية للإسكان قدرت احتياج العراق من الوحدات السكنية بحدود مليوني وحدة وفقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وبواقع ٢٠٠ ألف وحدة سكنية سنويا خلال السنوات العشر المقبلة"، مشيرا إلى أن "العراق غير قادر على تنفيذ هذه الوحدات بسبب قلة التخصيصات المالية المخصصة لها".

وأضاف الشوك أن "وزارة الإعمار قادرة على تنفيذ ١٠٪ من هذه الوحدات إذا توفرت التخصيصات اللازمة والأراضي والخدمات من البنى التحتية، فيما يعول تنفيذ الباقي من قبل القطاع الخاص العراقي والاستثمار الأجنبي"، مبينا أن "ما يتم تخصيصه من ميزانية لبناء الوحدات السكنية لا يتجاوز ١٪ من الميزانية العامة للدولة العراقية برغم زيادة هذه النسبة خلال عام ٢٠١٢".

وأشار الشوك إلى أن "أكثر ما تعانيه وزارة الإعمار والجهات المسؤولة عن تنفيذ الوحدات السكنية هو صعوبة تخصيص الأراضي للمجمعات السكنية وعدم توفير البنى التحتية اللازمة لها"، مضيفا أن "الوزارة لديها أربعة مجمعات سكنية قد تم انجازها بشكل كامل ولم يتم إشغالها بسبب عدم توفر البنى التحتية لها وهي: مجمعان في كركوك، ومجمع في كربلاء ،وآخر في بابل".

من جهته، قال رئيس هيئة الاستثمار الوطني سامي الاعرجي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الهيئة منحت منذ منتصف عام ٢٠٠٨ ولغاية شهر آب الماضي، ٥٤٢ إجازة استثمارية بقيمة مالية بلغت ٢٤ مليار دولار"، موضحا أن "إجازات الاستثمار شملت مختلف القطاعات منها، السكنية التي حازت على نصفها، إضافة إلى الصناعية والخدمية والزراعية وغيرها من القطاعات التي عرضتها الهيئة للاستثمار".

وأضاف الاعرجي أن "العراق قد تم وضعه على خارطة الاستثمارات الدولية بعد التعاقد مع شركات عالمية لبناء وحدات سكنية كبيرة في البلاد، ومنها مجمع بسمايا السكني ،إضافة إلى قرب انجاز مجمع معسكر الرشيد وبواقع ٦٥ ألف وحدة سكنية، ومجمع مدينة المستقبل بواقع ٣٠ ألف وحدة سكنية، فضلا عن مجمع سكني في ضفاف كربلاء وبواقع ٨٠ ألف وحدة سكنية".

بدوره، أكد مدير عام الهيئة العامة للمباني في وزارة الإعمار والإسكان حسين مجيد حسين في حديث صحفي نيوز"، أن "الوزارة تقوم في الوقت الحاضر بتنفيذ أكثر من ٣٥ مجمعا سكنيا في عموم العراق، فضلا عن انجاز التصاميم لمجمعات أخرى سيتم إدخالها للتنفيذ ضمن خطة الوزارة للعامين المقبلين"، مبينا أن "المجمعات تسع الواحدة منها بين ٥٠٠ إلى ٧٠٠ وحدة سكنية، وتعتبر غير كافية للقضاء على أزمة السكن في العراق".

وكانت هيئة الاستثمار الوطني قد أعلنت في (٢٥ من شهر آب ٢٠١١)، عن الانتهاء من التصاميم النهائية لمجمع بسمايا السكني الذي ستنفذه شركة هانوا الكورية من خلال بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية في منطقة بسمايا وعلى مساحة ثمانية آلاف دونم.

واقر البرلمان العراقي في تشرين الأول ٢٠٠٦ قانون الاستثمار العراقي، الذي قيل في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في □ال الامتيازات، باستثناء تملك العقار، إذ يم□ن المستثمر الأجنبي من استئجار الأرض لمدة ٥٠ عاما قابلة للتجديد، بحسب الفقرة ١١ من قانون الاستثمار.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئة استثمار الإقليم أو المحافظة، للحصول على إجازات الاستثمار، ويمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة"، التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار، والمخوّلة إعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوما للقضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.

الشهرستاني: صادرات النفط ستتجاوز ٣ ملايين برميل يومياً عام ٢٠١٢

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، أمس الثلاثاء، أن العراق سيرفع معدل تصديره النفطي خلال العام المقبل الى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا بعد افتتاح أربعة موانئ عائمة شمال الخليج، مؤكدا وجود خطة لزيادة صادراته عبر منافذ جديدة، فيما رجح أن تصل الطاقة الإنتاجية للبلاد بحلول عام ٢٠١٧ الى ١٢ مليون برميل.

وقال الشهرستاني في مؤتمر صحفي "، إنه "وفقا للجدول الزمني ستدخل هذا العام وحدتان إنتاجيتان إلى الخدمة طاقة كل منهما ٩٠٠ ألف برميل في اليوم، من شأنها إضافة مليون و٨٠٠ ألف برميل للتصدير، وقبل منتصف العام المقبل ستدخل وحدتان أخريان ليصبح مجموع ما ستوفره المنافذ الجديدة العائمة نحو ثلاثة ملايين و ٦٠٠ ألف برميل في اليوم"، مبينا أن "الموانئ الأربعة ستكون عائمة في شمال الخليج".

وأكد الشهرستاني "وجود خطة للبدء بإنشاء موانئ عائمة أخرى وتحديث ميناءي البصرة والعمية النفطيين، فضلا عن بناء خطوط جديدة عبر البحر المتوسط وزيادة الطاقة عبر الخط التركي ومد أكثر من خط عبر سوريا".

ورجح الشهرستاني "وصول الإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يوميا كطاقة إنتاجية في عام ٢٠١٧، وان تكون تلك الطاقة توازي أو تزيد على أكبر المصدرين وهما السعودية وروسيا"، لافتا إلى أنه "من المفترض أن يكون العمل بدأ بهذا الأمر".

وأشار الشهرستاني إلى أن "مسألة كم سينتج العراق من هذه الطاقة ويصدرها يعتمد على السوق النفطية"، مؤكدا أن "العراق لديه سياسة إستراتيجية لا تقوم على تعظيم التصدير وإغراق السوق بل تعظيم الإيرادات".

وأوضح الشهرستاني أن "العراق سيناقش مع دول منظمة أوبك موضوع حصته من تصدير النفط إذا ما وصل إنتاجه الى أربعة ملايين برميل يوميا".

ويرى مراقبون أن رفع إنتاج النفط العراقي وبالتالي إيجاد ورادات أكثر للموازنة العامة في البلاد من دون جلب استثمارات حقيقية لتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات قد يبقي العراق دولة ريعية غير قادرة على خلق اقتصاد متنوع، الأمر الذي كان محل انتقاد للسياسة الاقتصادية في البلاد خلال العقود الماضية.

يشار إلى أن شركة نفط الجنوب أعلنت، في ٣٠ أيلول ٢٠١١، أن وزارة النفط تقوم بالتخطيط لإجراء أعمال استكشافية واسعة داخل المياه الإقليمية العراقية، مبينة أن الهدف من ذلك التعرف على حجم المخزون النفطي في الجزء البحري من العراق تمهيداً لحفر آبار نفطية بحرية في المستقبل.

نائب محافظ البنك المركزي يتوقع استمرار ارتفاع نسب التضخم

□ بغداد / المدى

رجح نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح، استمرار تزايد نسب التضخم في العراق، في حال عدم اتخاذ السياسات النقدية والمالية إجراءاتها الضرورية للحد من هذه الظاهرة، معللاً أسباب تزايده المستمر ولأشهر متتالية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة.

وقال صالح في تصريح للمدى إن: التضخم في العراق سيستمر بالزيادة إذا استمرت السياستان النقدية والمالية في العراق من خلال وضع الخطوات الضرورية والإجراءات الحاسمة للحد من هذه الظاهرة، مشيراً إلى ان هذا النوع من التضخم الذي يسمى(الانتقالي أو المستورد) إذا ترك من دون معالجة سيسبب أضرارا "مزمنة"، من خلال ضغطه على التكاليف العشرية باستمرار، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الإيجارات للعقاري والمواد الغذائية في الأسواق المحلية.

وأضاف محمد صالح أن أسباب زيادة نسبة التضخم في العراق لأشهر متتالية يعود إلى زيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة من الخارج كون العراق يفتقر للإنتاج المحلي للمواد الغذائية، مبيناً أن هذه المواد أسعارها مرتفعة عالمياً نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية وتابع: أن العراق جزء من العالم فيتأثر في أي تغيير يصيب الأسواق التجارية العالمية.

وأشار نائب محافظ البنك المركزي إلى أن الحساب التجاري لنظام المدفوعات في العراق يتمتع بفائض مالي، وهذا مما يقلل من خطورة التضخم في العراق، بالإضافة إلى أن العراق يصدر النفط أكثر مما يستورد فتأثيره على الاقتصاد يكون قليلا بالرغم من هناك زيادة في نسبة التضخم، وذكر أن الاقتصاد العراقي يعتبر من الاقتصاديات الراكدة والقوية في نفس الوقت فأنه يواجه مشاكل الاقتصادية بكل سهولة.

هيئة الاستثمار: ٤٢ رخصة استثمارية منحت خلال نحو عامين

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت هيئة الاستثمار العراقية،أمس الأول الاثنين عن منحها ٤٢ رخصة استثمارية لشركات القطاع الخاصة بقيمة ٢٤ مليار دولار، وذلك خلال أكثر من عامين.

ويسعى العراق لتحديث اقتصاده وخاصة بعد توقيع اتفاقات نفطية تهدف إلى زيادة إنتاجه النفطي إلى أربعة أضعاف حجمه الحالي، بالرغم من أن البنية التحتية للبلاد لا تزال متهالكة بعد عقود من الحرب والعقوبات.

وحث العراق في مناسبات عدة رجال الأعمال العرب والأجانب على الاستثمار في أرضه. ويؤكد مسؤولون عراقيون وجود تسهيلات من شأنها أن تجذب الكثير من المستثمرين الى البلاد وتحقق لهم الفائدة.

وقال رئيس الهيئة سامي الأعرجي في مؤتمر صحفي مشترك عقده في مقر وزارة الإسكان ببغداد "منحنا خلال السنتين والنصف ٤٢ إجازة استثمارية بقيمة ٢٤ مليار دولار".

ولفت إلى أن نصف هذه المشاريع إسكانية.

ومن بين أكثر الاحتياجات الملحة تطوير قطاع النفط الحيوي في العراق وبناء مساكن وتطوير الزراعة وزيادة إنتاج الكهرباء للحد من نقص مزمن في الإمدادات.

وأضاف الأعرجي "المشكلة التي تواجهنا اليوم هي تشابك الأراضي بأراضي نزاعات ملكية،وهذا يعيق عملنا ويعيق دخول الشركات الاستثمارية الى البلاد".

وتشير التقارير الحكومية إلى أن عائدية الأرض السبب الرئيس أمام عزوف الشركات الاستثمارية العالمية عن الدخول إلى العراق.

وقال وكيل وزارة الإسكان استبرق الشوك خلال المؤتمر إن "وزارة الإسكان والإعمار تقوم بتنفيذ أكثر من ٣٥ مشروعا سكنيا في مختلف المحافظات العراقية".

واستبعد انشاء مليوني وحدة سكنية حاجة العراق الفعلية قائلا "الدولة لا يمكنها أن تنفذ هذا العدد... ويمكن لوزارة الإسكان والإعمار أن تنفذ ١٠ ٪ إذا توفرت التخصيصات المطلوبة والأراضي".

الملحُ في البصرة ثروةٌ غاب عنها الاستثمار

□ البصرة / آكانيوز

على مسافة ٦٠ كم جنوبي مدينة البصرة، تطل للناظر تلال الملح المبعثرة بانتظار تسويقها من قبل المقاولين المحليين، بعد إخفاق مشروع استثمار مملحة البصرة الذي طرحته وزارة الصناعة العراقية في العام الماضي لعدم إقبال الشركات والمستثمرين، ليبقى حال المملحة كغيرها من الشركات الصناعية الحكومية في محافظة البصرة التي تعاني تعثر عملها منذ عام ٢٠٠٣ دون معالجات جادة.

يقول مدير مملحة البصرة حيدر جبار ساجت لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "المملحة تأسست عام ١٩٧٩ في قضاء الفاو بمحافظة البصرة من قبل شركتين إيطالية ويابانية، لكنها تعرضت للدمار خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وفي عام ١٩٩٠ تم إنشاء مملحة بديلة تضم أربعة أحواض كبيرة لتركيز المياه القادمة من الخليج العربي، حيث تشتمل على محطة بحرية لضخ مياه الخليج من خور عبد الله إلى الأحواض، وبلغت الطاقة الإنتاجية المصممة لتلك المملحة بحدود (٥٠٠) ألف طن سنويا في تلك الفترة".

وأوضح أن "إنشاء مملحة البصرة يهدف إلى إنتاج مادة كلوريد الصوديوم التي تدخل في الصناعات البتروكيمياوية والنفطية والاستخدام الغذائي والصناعات الكيماوية، وتضاف إلى مواد أخرى لتستخدم في حفر الآبار النفطية، كما يمكن استخدام المحاليل المحلية التي تحتوي على اوكسيد المغنيسيوم في مجال الصناعات الحرارية".

ويعد مشروع مملحة البصرة من ضمن ستة مشاريع صناعية كبرى في محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب العاصمة بغداد) تابعة الى وزارة الصناعة والمعادن والتي تعاني غالبتها من تعثر في عملها بسبب تعرضها الى التخريب والدمار خلال العمليات العسكرية على العراق في نيسان عام ٢٠٠٣، والافتقار الى التخصيصات المالية الكافية لاعادة الحياة الى هذه المنشآت الصناعية.

ويشير ساجت الى ان "العمل الذي نقوم به يتضمن تنفيذ خطة تأهيل انتاج الملح بواقع (٥٠) الف طن سنويا، وبيع الملح المتحجر في الاحواض من الإنتاج السابق الذي يعود الى عام ٢٠٠٢ في السوق المحلية، حيث تقدر كمية هذا الملح بـ(٥٠) ألف طن تقريبا".

ويجد أن "إعادة إعمار المملحة يتطلب تخصيص (٣٠) مليون دولار لتنفيذ مشاريع في مجال كري القناة البحرية بطول (٣ كم) وتوفير مضخات ماء بطاقة (٣م٣بالثانية) وصيانة سدود المملحة، مع توفير غسالة ملح، فضلا عن تزويد المنشأة بالطاقة الكهربائية لأداء عملها".

ويتابع ساجت قائلا "في الفترة السابقة لم يتم توفير هذه التخصيصات المالية لاعادة العمل في هذه المملحة مما دفع وزارة الصناعة الى طرح المشروع للاستثمار عام ٢٠١٠ وفق تصاميمها الأساسية وبكامل معداتها الإنتاجية، حيث تم إعداد ملف خاص عن مملحة البصرة تضمن التصميم الأساس لها وكيفية اعادة تأهيلها، فضلا عن وضع دراسة تناولت الشروط الاستثمارية بناء على طلب من قبل وزارة الصناعة والمعادن".

وفيما يشير مدير المملحة الى انه لم يكتب لمشروع استثمار مملحة البصرة النجاح لعزوف المستثمرين والشركات المحلية والأجنبية عن استثماره، تطالب الحكومة المحلية في البصرة وزارة الصناعة بضرورة تأهيل مصانعها بالمحافظة، المتمثلة بمعمل الأسمدة الكيماوية وشركة الحديد والصلب ومعمل البتروكيمياويات ومصنع الورق وشركة ابن ماجد ومملحة البصرة.

ويذكر مسؤول لجنة التنمية الاقتصادية في حكومة البصرة المحلية محمود طعان المكتوفي لـ(آكانيوز) أن "تعطل هذه الشركات الصناعية يؤدي الى خسائر مالية كبيرة، والحكومة المحلية ليس باستطاعتها إعادة اعمارها".

ويبين ان "الحكومة المحلية في البصرة قامت خلال العام الماضي بنقل المئات من عمّال وموظفي بعض تلك المصانع للعمل في مؤسسات حكومية أخرى في محاولة للحد من ظاهرة البطالة المقنعة التي تواجهها هذه المصانع الحكومية منذ عام ٢٠٠٣".

ويرى رئيس المهندسين في مملحة البصرة خليل طعمة ان "تأهيل المملحة، فضلا عما يوفره من مادة الملح التي تدخل كمادة مساعدة أو أساسية في جميع المصانع بالبصرة والعراق سيفتح المجال أمام مشاريع جديدة تكميلية للمملحة في حال إعادتها إلى العمل بالشكل المطلوب".

ويقول لـ(آكانيوز) إن "مشروع مملحة البصرة مشروع مهم ومربحٍ ولاسيما أن عدد كادره لا يتجاوز ٧٠ منتسباً، كما أن مادته الأولية هي ماء البحر الذي لا ينضب، ومادة الملح تدخل ضمن البورصة العالمية ولا يوجد معمل في العالم لا يستخدم مادة الملح ولو بكميات متفاوتة".

ويشدد على ضرورة "تبني مشروع إعادة إعمار مملحة البصرة، وتأهيل الطريق الذي يربطها بمركز مدينة البصرة لكي تعود الى سابق عملها وتسهم في إنتاج مادة الملح محلياً بدلا من استيرادها من خارج العراق".

ولم يقتصر تأثير توقف إنتاج مملحة البصرة من الملح على هذه المنشاة الصناعية وحدها، حيث شمل تأثيراته المعامل الأهلية لصناعة الملح الغذائي في محافظة البصرة.

ويقول صفاء المطوري، صاحب معمل أهلي لإنتاج الملح في البصرة إن "توقف مملحة البصرة عن الإنتاج اثر سلبا في عملنا إذ أخذت المعامل الأهلية تتجه لتوفير الملح الخام بالاعتماد على ما يتم جمعه من الأراضي والمستنقعات المالحة" مضيفا أن "هذا النوع من الملح رديء النوعية وغير صالح للاستهلاك البشري اذ نعمل على بيعه الى معامل إنتاج الثلج والمخللات فقط".

وينوه بان "عدد معامل إنتاج الملح الغذائي في البصرة بدأ يتناقص، إذ كان عددها خلال العقود الماضية أكثر من ٥٠ معملا لم يتبق منها حاليا سوى عشرة معامل تقريبا".

ويذكر أن "معامل إنتاج الملح كانت تعمل على توفير الملح من مملحة البصرة بعد تشييدها في نهاية سبعينيات القرن الماضي بأسعار زهيدة لتقوم بتصنيعه كملح غذائي وتسويقه في الأسواق المحلية، وفي بعض الأحيان يتم تصدره الى خارج العراق".

ويشير إلى أن "إعادة عمل المملحة وتجهيز معامل الملح الأهلية في البصرة باحتياجاتها من الملح سيؤدي الى تنشيط عمل هذه المعامل ويؤهلها الى منافسة الملح المستورد في السوق العراقية".

وفي الوقت الذي لا تبعد فيه مملحة البصرة التي لم يتبق منها سوى أقسام من مبنى إدارة المشروع وآليات لا تتعدى أصابع الكف الواحدة وأحواض تجمع فيها الملح المتحجر ،عن ميناء خور الزبير احد أهم الموانئ العراقية (١٠كم)، تشاهد آلاف الأطنان من الملح المستورد تمر يوميا عبر هذا الميناء لتغطية حاجة السوق المحلية من هذه المادة.